

دور اليونسكو في حماية بيئة مواقع التراث العالمي الأثري في مصر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة مع المغرب

أسماء أحمد عباس^(١) - أحمد فؤاد مندور^(٢) - خالد سعد مصطفى^(٣)
(١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية
التجارة، جامعة عين شمس (٣) وزارة الآثار

المستخلص

تقوم اليونسكو بدور فريد في ترسيخ أسس حماية مواقع التراث العالمي الثقافي (الأثري) والطبيعي علي مستوي العالم، ويمثل التعاون في حماية وصون مواقع التراث العالمي من أهم القضايا الإستراتيجية التي تواجه الدول والمجتمعات في ظل الضغوط المتزايدة (الإقتصادية - الإجتماعية - الثقافية).

وتأتي أهمية الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء علي الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو في حماية مواقع التراث العالمي بصفة عامة، ومن خلال الدراسة المقارنة لمواقع التراث العالمي الثقافي في مصر والمغرب بصفة خاصة، من خلال تصنيف المخاطر التي تتعرض لها مواقع التراث العالمي، ودور اليونسكو في معالجة هذه المخاطر للحفاظ علي هذه المواقع وحمايتها لتحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي من خلال عرض المخاطر البيئية التي واجهت كل موقع علي حدة، والتدخلات المحلية للدولة لمعالجة هذه المخاطر والتكلفة الخاصة بها، ودور منظمة اليونسكو في حماية هذه المواقع، كما اعتمدت الدراسة أيضاً علي المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة مقارنة أساليب تدخل اليونسكو ونوع المساعدات الدولية المقدمة من صندوق التراث العالمي لمعالجة هذه المخاطر.

كما تم المقارنة للعائد الإقتصادي في مصر والمغرب جراء حماية التراث العالمي، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالنسب المؤية لإعداد الدراسات الخاصة بالنسبة لكل موقع من مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب.

المجلد الحادي والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢

119

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها:
- تتعرض مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب للمخاطر التي تؤثر علي بيئة المواقع بكافة أشكالها سواء كانت إجتماعية- بيئية- عمرانية- إقتصادية- يعتبر عامل التدهور المشترك في مصر والمغرب " التعديات السكانية" علي مواقع التراث العالمي.
 - كما توصي الدراسة بالتوصيات الآتية:
 - الإستفادة من المحافظة علي مواقع التراث العالمي كألية ذات جدوي إقتصادية للمجتمعات المحلية
 - إنشاء مجلس أعلى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كافة القطاعات- رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية في كافة وسائل الإعلام لتغيير سلوك الإستخدام للموارد.
 - الكلمات المفتاحية: اليونسكو- مواقع التراث العالمي- الحماية- التنمية المستدامة.

المقدمة

تقوم منظمة اليونسكو بدوراً هاماً في حماية مواقع التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وذلك لان هذه المواقع تهدد بتدمير متزايد سواء لإسباب طبيعية او إجتماعية او إقتصادية متغيرة التي تزيد من عوامل الاتلاف والتدمير الاشد خطراً علي التراث الثقافي، حيث يعتبر هذا التراث الثقافي إرثاً لا يقدر بثمن وغير قابل للتعويض ليس بالنسبة لأي دولة فحسب، ولكن بالنسبة للإنسانية جمعاء، وتشكل خسارة محتوياته النفيسة والإستثنائية إفقاراً للتراث الثقافي لجميع دول وشعوب العالم ، ومن أجل حماية مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب فقد قامت منظمة اليونسكو بتقديم المساعدة الدولية لحماية هذه المواقع من المخاطر التي تتعرض لها والتي تتمثل في: الفيضانات والزلازل وارتفاع منسوب المياه الجوفية الناتج عن الصرف الصحي، والتعديات السكانية، حيث يشير تقرير للبنك الدولي (World bank 201) بأن التكلفة السنوية في مصر للأثار الصحية بعدم كفاية مياه الشرب والصرف الصحي ٣٩ مليار جنيه سنوياً، وما يُعادل ١,٦١% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير التقديرات إلي أن آثار

المخاطر الطبيعية من بينها الفيضانات والزلازل وموجات الجفاف تكلف المغرب نحو ٨٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويقدر البنك الدولي (World bank 2018) بأن مخاطر الفيضانات النهرية والساحلية وحدها تمثل تهديداً لنحو ١,٣ مليار شخص و١٥٨ تريليون دولار من الأصول، كما يشير تقرير البنك الدولي (World bank 2015) أنه بحلول عام ٢٠٣٠ قد تكلف المخاطر الطبيعية المدن حول العالم ٣١٤ مليار دولار من الخسائر يومياً.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تعرض مواقع التراث العالمي الي العديد من المخاطر البيئية، وتتمثل في:

١- مواقع التراث العالمي في مصر: تعرض موقع آثار النوبة في أسوان الي خطر الفيضانات الناتجة من إنشاء خزان أسوان ثم السد العالي Rosa Tamborrino& Willeke (Wendrich,2017)، حيث قُدرت اليونسكو بأن ترتفع الي المياه إلي ١٨٠متر، كما تعرض موقع "ابو مينا الأثري" لخطر إرتفاع منسوب المياه الجوفية (UNESCO& COMOS,2005) في المنطقة الأثرية للموقع مما أدى الي وضع الموقع علي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، كما تعرض موقع "طيبة" الأقصر في البر الشرقي للتعديات السكانية (Abdeleziz Elfadaly,2017) مما أدى فقدان العديد من المواقع الأثرية، كما تعرض موقع "القاهرة التاريخية" أيضاً الي التعديات السكانية (UNESCO,2014) مما أدى الي تدهور النسيج العمراني، كذلك تعرض موقع "ممفيس" الجيزة للتعديات السكانية التي أدت فقد قيم التراث (علاء السيد محمد، ٢٠٠٦).

٢- مواقع التراث العالمي في المغرب: تعرضت مواقع التراث العالمي في المغرب الي مشكلة التعديات السكانية (Recensement General De La Population,Royaume

du Maroc 1994&2004 وقد أدت الي تقاوم ظاهرة الفقر وتردي الاوضاع المعيشية ولذلك فان إشكاليه صون المدن التاريخية لمواقع التراث العالمي تحتم معالجة الاسباب الرئيسية لكي يتم وضع حد لمداومة التعدي السكاني واعتماد منهج تنمية شاملة للموقع.

أسئلة البحث

- مامدي معالجة منظمة اليونسكو للمخاطر البيئية التي تؤثر علي مواقع التراث العالمي الاثري في مصر والمغرب؟
- ما المخاطر البيئية التي تتعرض لها مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب؟
- ما التكلفة الاقتصادية لحماية مواقع التراث العالمي الاثري في مصر والمغرب التي قامت اليونسكو بحمايتها من المخاطر البيئية؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الي تحليل للمخاطر البيئية الي تؤثر علي مواقع التراث العالمي وكيف تم معالجتها، وعرض التكاليف الاقتصادية(المساعدة الدولية) الخاصه بتلك الحماية، وذلك من خلال التطبيق علي مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المواقع.

حدود البحث

- مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب للتعديات السكانية (١٩٦٠-٢٠١٨)، لتحليل عائد المواقع من الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩). تم إختيار هذه الفترات لأنها تُعد بداية إصدار النشرات الإحصائية الخاصة بهذه المواقع في مصر والمغرب، كما إنها تبرز المشكلات التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي قبل وبعد التسجيل في قائمة التراث العالمي.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في الاضافة التي يقدمها البحث من توضيح دور اليونسكو في حماية بيئة مواقع التراث العالمي الأثري في مصر والمغرب، مما يساعد الوزارات المعنية في إدارة مواقع التراث العالمي بأسس علمية تسهم في تطوير هذه المواقع للحفاظ عليها.

مصطلحات البحث

اليونسكو: (اليونسكو، ٢٠١٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعمل علي إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب علي أسس إحترام القيم المشتركة فمن خلال هذا الحوار يمكن للعالم أن يتوصل الي وضع رؤي شاملة للتنمية المستدامة.

الحماية:(اليونسكو، ٢٠٠٥) تقتصر علي النطاقات التاريخية أو الأثرية وتكون لمبني معين أو للنسيج العمراني، وتكون الحماية من تأثير العوامل الطبيعية أو البشرية.

مواقع التراث العالمي: (اليونسكو، ١٩٧٢) هي مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي نظرا لقيمتها العالمية الإستثنائية.

التنمية المستدامة: (بيوضي محمد العيد، ٢٠١١) هي التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية إحتياجاتهم.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة علي اسلوب التحليل الوصفي المقارن لمواقع التراث العالمي الثقافي موضوع البحث من خلال عرض للمخاطر البيئية التي تعرضت لها هذه المواقع ودور اليونسكو في معالجة هذه المواقع وتضمين المساعدة الدولية لحماية الموقع في التحليل الاقتصادي، كما اعتمدت الدراسة علي الاسلوب التحليلي من خلال الرسوم البيانية وبعض المقاييس الاحصائية مثل النسب المؤية.

الدراسات السابقة

١- دراسة " ناهد نجا عباس " ٢٠٠٦ بعنوان " النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره علي المناطق الأثرية".

استهدفت الدراسة: دراسة عينات من المدن المصرية لمعرفة التأثير المتبادل بين المناطق التاريخية والأثرية في المدن بأماكنها المختلفة، وبين حجم وإتجاهات نمو هذه المدن. ومن أهم نتائج الدراسة: إن التحكم في العمران في المناطق التاريخية يعتمد علي سياسات وأساليب التعامل في هذه المناطق والتي تختلف من منطقة لأخري، وقد وجد أن إدماج أكثر من سياسة لملائمة طبيعة المنطقة التاريخية من السياسات الناجحة في إحياء والحفاظ علي المناطق التاريخية.

٢- دراسة " إيفون يوسف حكيم " ٢٠٠٧ بعنوان " الإرتقاء البيئي بالمناطق الأثرية وأثارها الإقتصادية" (دراسة حالة - منطقة الجمالية).

استهدفت الدراسة: تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعمرانية لمشروعات التطوير والإرتقاء لمنطقة الجمالية.

ومن أهم نتائج الدراسة: يجب حماية المناطق التراثية والتاريخية برفع الإشغالات عنها ووقف الطرق وحمايتها من الأضرار الناتجة عن كثافة المرور - عمل منطقة حرم للمنطقة التاريخية- تدعيم الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بحماية المناطق التاريخية وجعلها أكثر فعالية- تفعيل العمل بما هو قائم من تشريعات لحماية تلك المناطق من التدهور.

٣- دراسة " نجوي علي إبراهيم " ٢٠٠٧ بعنوان " التقييم الإقتصادي لدور الدولة في حماية بيئة المناطق ذات التراث التاريخي" (دراسة تحليلية للسياسات البيئية).

استهدفت الدراسة: توضيح عناصر التدهور البيئي بمناطق التراث الحضاري في مصر- إبراز دور الدولة في تخطيط وتصميم السياسات البيئية- التقييم الإقتصادي لدور السياسات البيئية في حماية بيئة المناطق ذات التراث الحضاري.

ومن أهم نتائج الدراسة: ضرورة تطبيق سياسات وأدوات إقتصادية في التعامل مع حماية البيئة الأثرية والتدهور البيئي- إدارة المناطق السياحية بأسلوب إقتصادي وسياحي عالمي- تخصيص نسبة من الدخل الناتج عن المزارات لإدارة وصيانة المناطق الأثرية.

٤-دراسة "أحمد عواد جمعه" ٢٠٠٧ بعنوان "الإستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية "

استهدفت الدراسة: تحليل عام لخصائص المناطق ذات القيمة التاريخية للوصول الي مفهوم عام لهذه المناطق يوضح أهميتها والمشاكل الموجودة فيها.
ومن أهم نتائج الدراسة: المشاركة الشعبية تمثل أحد العناصر المهمة في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة- التوازن بين إستمرارية الحياة للمباني التاريخية ومواكبة الإحتياجات المعاصرة لسكان تلك المدن- تقوم مشروعات التنمية المستدامة في المناطق ذات القيمة التاريخية علي المباني ذات الطابع المتميز وماحولها من مبان بأسلوب يتناسب مع قيمتها الحضارية.

٥- دراسة " أماني ممدوح هاشم" ٢٠٠٨ بعنوان " تحليل إستراتيجية الإدارة الحضرية للحفاظ علي التراث البيئي من نمو العشوائيات (دراسة اقتصادية عمرانية للمناطق التاريخية).

استهدفت الدراسة: المحافظة علي القيم التراثية مما يؤثر علي رفع الحياه لكافة المواطنين- الحفاظ علي الموارد التراثية وإستغلالها الإستغلال الأمثل.
ومن أهم نتائج الدراسة: تعد مشكلة غدارة عمران القاهرة التاريخية من أهم أسباب الفقر الحضري ويرجع ذلك في الأساس الي مركزية نظام الإدارة في مصر- عدم وجود آليات حقيقية لإدارة عمران المناطق التراثية بالمشاركة مما يؤثر بالسلب علي إعتبارات التنمية.

٦- دراسة " خالد حامد سعد" ٢٠١٠ بعنوان " الفاعلية الإدارية والإقتصادية للمنظمات الدولية الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة" (دراسة تطبيقية علي جامعة الدول العربية).

استهدفت الدراسة: دراسة المعوقات ومتطلبات التنمية المستدامة في إطار الدور التنموي للمنظمات الدولية والإقليمية- عرض وتحليل وتقييم برامج وأنشطة التنمية المستدامة لجامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية.

ومن أهم نتائج الدراسة: تواجه جامعة الدول العربية صعوبات ومعوقات تؤثر علي فاعليتها في تحقيق التنمية المستدامة مثل الزيادة السكانية والفقر والبطالة- النقص الحاد في الموارد المالية المتعلقة بتمويل برامج وأنشطة الأجهزة والإدارات المعنية بتحقيق التنمية المستدامة.

٧- دراسة " أحمد محمود السيد" ٢٠١٠ بعنوان " المعوقات البيئية والسلوكية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحضرية" (دراسة حالة المنطقة الشمالية- محافظة القاهرة).

استهدفت الدراسة: إبراز المعوقات البيئية والسلوكية التي تقف حائلاً أمام التنمية المستدامة بالمناطق الحضرية، وبصفة عامة في محافظة القاهرة وبصفة خاصة في المنطقة الشمالية، كصورة محددة المعالم للمجتمع المصري- إبراز دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية المستدامة ومواطن الخلل والتحي أمامها.

ومن أهم نتائج الدراسة: ازدحام السكان والضغط علي المرافق بتلك المناطق- إهدار جهود التنمية في هذه المناطق- قلة وعي الأفراد بأهمية النهوض بالمجتمع- ضعف اهتمام القيادات الشعبية بتحقيق التنمية المستدامة.

٨- دراسة " ياسمين صبري محمود" ٢٠١١ دكتوراه بعنوان " إدارة ومراقبة ترشحات قوائم التراث العالمي الثقافي (نحو مدخل متكامل لتفعيل ضوابط إتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢م في مصر).

استهدفت الدراسة: وجود منحج متكامل لإدارة ومراقبة مواقع التراث العالمي بمصر لتفعيل تنفيذ إتفاقية الحفاظ علي التراث الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢ الصادرة عن منظمة اليونسكو في مصر للحفاظ ولتنمية مواقع التراث العالمي من خلال الإستفادة بالخبرات العالمية المماثلة في مجال إدارة مواقع التراث عالمياً.

ومن أهم نتائج الدراسة: فرض واقع جديد للمناطق التراثية يتخطي الحد الأدنى من الإدارة ويحترم واجبات المجتمعات المحلية وذلك لمواقع التراث بصفة عامة ولمواقع التراث العالمي المدرجة علي قائمة التراث العالمي والمواقع المدرجة علي القائمة المؤقتة بصفة خاصة.

٩- دراسة " ريهام كامل الخضراوي" ٢٠١٢ بعنوان " الحفاظ علي التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني (دراسة حالة- واحة سيوة).

استهدفت الدراسة: تحقيق التوازن بين الحفاظ علي التراث العمراني وبين التنمية السياحية المستدامة من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في سياسات وخطط الحفاظ علي التراث العمراني.

ومن أهم نتائج الدراسة: يمكن عمل دراسة بحثية عن أهمية إنشاء مؤسسة حكومية لإدارة التراث العمراني والثقافي والطبيعي في واحة سيوة، وذلك للحفاظ علي التراث السيوي المميز، وتشمل هذه المؤسسة ممثلين من الجمعيات الأهلية الموجودة في الواحة وممثلين من القطاع الخاص المهتمين بالتنمية في الواحة، وممثلين من الجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

١٠- دراسة " رنا جوهر " ٢٠١٦ بعنوان " متطلبات التطوير العمراني للأحياء التاريخية لتحقيق التنمية المستدامة" (حالة دراسية حي السفاحية- مدينة حلب السورية).

استهدفت الدراسة: جعل البيئة في حي السفاحية صالحة للسكن بشكل مثالي إلي جانب جعلها منطقة متميزة تجارياً وسياحياً- الإرتقاء بالسكان من ناحية تقليل الكثافة السكانية في المنطقة- حل المشاكل المرورية ووضع القوانين اللازمة للحد من مشاكل المخالفة التي تؤدي الي الفوضى في المدينة القديمة.

ومن أهم نتائج الدراسة: إن الحفاظ والإحياء العمراني المصحوب بالإستدامة يستدعي رؤية واضحة لمنطقة الدراسة لتمكين الأجيال القادمة من العيش في موقع تاريخي بصفاته ومعالمه وشخصيته المميزة- الحاجة الي أدوات تخطيطية فعالة ومشجعة مبنية علي سياسات نهجية شاملة تقود الي الحفاظ علي مدن التراث إقتصادياً وإجتماعياً وبيئياً وحضارياً وثقافياً، حيث تضمن هذه الأبعاد المتعددة تحقيق التنمية العمرانية المستدامة للمدن القديمة.

استهدفت الدراسات السابقة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في سياسات وخطط الحفاظ علي التراث العمراني، وجود منهج متكامل لإدارة ومراقبة مواقع التراث العالمي بمصر لتفعيل تنفيذ إتفاقية الحفاظ علي التراث الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢ الصادرة عن منظمة اليونسكو، إبراز المعوقات السلوكية التي تقف حائلاً أمام التنمية المستدامة بالمناطق الحضرية، وبصفة عامة في محافظة القاهرة.

- ركزت الدراسة الحالية علي المخاطر البيئية التي تتعرض لها مواقع التراث العالمي في مصر بصفة عامة وفي المغرب بصفة خاصة، كما ركزت علي توضيح المساعدات المالية المقدمة من اليونسكو لهذه المواقع، وتحليل دور الحكومات المحلية في معالجة هذه المخاطر، كما تناولت الدراسة المقارنة للعائد من حماية هذه المواقع.

الإطار النظري

تم تناول الإطار النظري للدراسة من خلال أربع محاور علي النحو التالي:

أولاً: المخاطر البيئية التي تتعرض لها بيئة مواقع التراث العالمي.

- ١- العوامل الهيدرولوجية (التذبذب في منسوب مياه الرشع والنشع): يعتبر هذا العامل من أشد العوامل فتكاً بالمباني الأثرية والتاريخية حيث يظهر تأثيره البالغ في المواقع الأثرية القريبة من مجاري الأنهار أو التي توجد في الأحياء السكنية القديمة التي تفتقر الي الوسائل الحديثة للصرف الصحي، تؤدي الي إختلال توازنها وربما تؤدي الي إنهيارها. (عبد المعز شاهين، ١٩٩٤)
- الأمطار والسيول: الأمطار المتواصلة تؤدي الي تفكك مونة البناء وضياع النقوش والألوان وتحرك الأساسات وإذابة ونزح المواد الرابطة لحبيبات الكتل الحجرية.
- الفيضانات: تلحق ضرراً بالغاً بالمباني القديمة إذا أغرقتها لأمد طويل، كما تؤدي لإكتساح كامل أو لأجزاء من المواقع الأثرية والضرر بها وزوالها.
- ٢- العوامل الجيولوجية (الزلازل) من أخطر عوامل التلف الميكانيكي حيث تصيب المباني بأضرار طويلة المدى، حيث تحول كثير من المدن والمباني إلي أطلال وذلك بتهدم المبني كلياً، أو تهدم بعض أجزائه.
- ٣-العوامل الإجتماعية (النمو السكاني المتزايد) تعاني المناطق التاريخية خاصة في المناطق المركزية بالمدن من التضخم السكاني والناجئ من الهجرة من الريف للمدينة.
- ٤-العوامل العمرانية (البنائات الآلية للسقوط) تتمثل في تواجد الإختلالات أو تدهور متصل بالبنية الهيكلية للمبني أو بمواد البناء، وتشكل خطر التعرض للإنهيار.

ثانياً: إجراءات اليونسكو لحماية مواقع التراث العالمي:

تقوم الدول الأطراف في إتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بإتخاذ تدابير فعالة ونشطة لحماية التراث العالمي الواقع في إقليمها، حسب ظروفها وإمكانياتها، عن طريق إتباع الآتي:

- إتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام.
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر، حيث لا توجد مثل هذه الدائرة في إقليمها لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الأكفاء، وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي.
- دعم إنشاء أو تنمية مراكز التدريب الوطنية والإقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.
- يجب أن تحظى جميع الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي بالحماية والإدارة الملائمتين علي المستوي التشريعي والتنظيمي والمؤسسي والتقليدي، لضمان صونها علي المدى الطويل.
- إتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية علي المستوي الوطني والمحلي، التي تضمن بقاء الممتلك وحمايته من التطورات والتغييرات التي قد تؤثر سلباً علي قيمته العالمية الإستثنائية.

ثالثاً: أنواع المساعدة الدولية المقدمة من اليونسكو:

- المساعدة في حالات الطوارئ: تُمنح هذه المساعدة للتصدي لأخطار أكيدة أو محتملة تهدد ممتلكات مدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وفي قائمة التراث العالمي التي لحقت بها أضرار فادحة. تشمل هذه الظواهر: الإنزلاقات الأرضية، الحرائق، الفيضانات. (مركز التراث العالمي، ٢٠٠٥)
- المساعدة التمهيدية: يمكن طلب هذه المساعدة لإعداد أو إستيفاء القوائم الوطنية المؤقتة للممتلكات المؤهلة للإدراج في قائمة التراث العالمي.
- المساعدة في مجال التدريب والبحوث: يمكن طلب هذه المساعدة لإجراء بحوث علمية تعود بالفائدة علي ممتلكات التراث العالمي- إجراء دراسات عن المشكلات العلمية والتقنية التي تعترض التراث العالمي.
- التعاون التقني: يمكن طلب المساعدة لتوفير الخبراء والتقنيين من أجل صون وعرض الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر وفي قائمة التراث العالمي- تزويد المعدات التي تحتاجها الدولة الطرف .

رابعاً: تطبيق اليونسكو لأهداف التنمية المستدامة: تعمل اليونسكو علي صون تراث الإنسانية الفريد المتمثل في التنوع والتراث المشترك، حيث تقوم بتعزيز التنوع الثقافي بمختلف أبعاده والنهوض بأشكال التعبير الثقافي، كما تقوم بتعزيز التماسك الإجتماعي عن طريق تشجيع التعددية والحوار بين الثقافات، وبناء ثقافة السلام، وتعزيز الدور المركزي للثقافة في التنمية المستدامة.

تم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي إعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٣٠، إن حماية الثقافة وتطويرها تعتبر وسيلة للمساهمة المباشرة في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة: مدن آمنة

ودائمة، شغل لائق ونمو إقتصادي، تقليص في الفوارق، حماية للمحيط، كما تساهم أيضاً الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المحافظة علي التراث الثقافي.(اليونسكو، تحديات ٢٠١٧، ٢٠٣٠) ستولي اليونسكو عناية خاصة لهدف التنمية المستدامة ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة علي الصمود ومستدامة) وذلك بتوفير الدعم في مجال السياسات وتنمية القدرات وبقيادة الرصد، ووضع مؤشرات القياس المرجعية علي النطاق العالمي، وذلك في سياق " الخطة الحضرية الجديدة" التي إعتدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، كما تستند اليونسكو إلي الآليات القائمة التي أنشئت بموجب الإتفاقيات والتوصيات ذات الصلة وإلي تقريرها العالمي بشأن تسخير الثقافة للتنمية الحضرية المستدامة.

إجراءات البحث

تحقيقاً لاهداف البحث فقد تم إتباع المنهج التحليلي المقارن للمخاطر التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب، ودور اليونسكو في معالجة هذه المخاطر، والعائد من حماية هذه المواقع، فقد تم تقسيم البحث الي ثلاث محاور، **المحور الاول** بعنوان (المخاطر التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب) وذلك في الفترة من (١٩٦٠-٢٠١٨) حيث تم الإعتماد علي البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في مصر، والمنذوبية السامية للتخطيط في المغرب.

وتناول **المحور الثاني** (دور اليونسكو في حماية مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب) حيث تم الإعتماد علي التقارير الصادرة من منظمة اليونسكو الخاصة بحماية مواقع التراث العالمي، كما تناول **المحور الثالث** عرض (الدراسة المقارنة للعائد من حماية مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب) حيث تم الإعتماد علي التقارير الصادرة من الجهاز

المركزي للتعبة العامة والإحصاء، والمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، وتقارير منظمة السياحة العالمي، وتقارير مؤشرات التنمية المستدامة الدولية، وتقارير مؤشر قياس الأداء البيئي العالمي وذلك من الفترة ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٩.

نتائج البحث ومناقشتها

المحور الأول: المخاطر التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب.

أولاً: المخاطر التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي في مصر.

- موقع " آثار النوبة من فيله إلي أبوسمبل" أسوان: تعرض موقع آثار النوبة في أسوان الي خطر الفيضانات الناتجة من إنشاء خزان أسوان ثم السد العالي، فمنذ إنشاء خزان أسوان إرتفعت مياه النيل حوالي ١١٦م فوق سطح البحر، وعند التعلية الأولى لخزان أسوان ١٩١٢م إرتفع منسوب المياه إلي ١١٣م (محمد غيطاس، ١٩٨٧)، وفي التعلية الثانية عام ١٩٣٤م إرتفع منسوب المياه إلي ١٢١م، وعند البدء في إنشاء السد العالي عام ١٩٦٠م توقع أن يرتفع منسوب المياه الي ١٨٣م فوق منسوب سطح البحر، أي بزيادة ٦٢م عن منسوب مياه خزان أسوان، مما يؤدي الي غمر جميع المواقع الأثرية في بلاد النوبة المصرية بالكامل وإلي الأبد.

- موقع " طيبة القديمة ومقبرتها" الأقصر: تعرضت مدينة "طيبة" الأقصر للتغيرات السكانية في البر الشرقي (طريق الكباش)- المرحلة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٦م: بلغ عدد السكان في الكرنك القديم ٨٩٦٣ نسمة عام ١٩٦٠م، وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد السكان في الكرنك القديم إلي ١٤٣١١ نسمة بمعدل نمو ٢,٩%، بينما بلغ عدد السكان في الكرنك الجديد عام ١٩٦٠م ٥١٥٨ نسمة، وإرتفع أيضاً معدل النمو السكاني عام ١٩٧٦م الي

- ١,٧% زيادة ٦٨٤٩ نسمة.(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،التعداد العام للسكان والإسكان قنا-الأقصر)
- المرحلة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٦م: بلغ النمو السكاني عام ١٩٨٦م في الكرنك القديم ٢٠٧٩١ نسمة، بينما بلغ عدد السكان عام ١٩٩٦م ٢٢١٣٩ نسمة بواقع معدل نمو ٦٢,٦%، ، بينما بلغ عدد السكان في الكرنك الجديد ٩٨٤٥ نسمة عام ١٩٨٦م، كما إرتفع معدل النمو السكاني في الكرنك الجديد عام ١٩٩٦م ١,٩% بعدد سكان ١١٩٤٣ نسمة.
- المرحلة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٨ م: بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٦م في الكرنك القديم ٢٨٣٨٠ نسمة، بينما وصل معدل النمو السكاني عام ٢٠١٨م إلي ٢,٧% بعدد سكان ٣٩٤٧٤ نسمة بإرتفاع طفيف، وفي الكرنك الجديد عام ٢٠٠٦م بلغ عدد السكان ١٧٦٩٢ نسمة، بينما وصل عام ٢٠١٨م عدد السكان في الكرنك الجديد ٢٦٥٤٤ نسمة بمعدل ٣,٣%.
- موقع " ممفيس ومقابرها والأهرامات من الجيزة الي دهشور" الجيزة: تعرضت منطقة أهرامات الجيزة للتعديات السكانية بصفة خاصة حول موقع أبو الهول والمعابد المجاورة تزايدت الكتل السكانية العشوائية في منطقة (نزلة السمان)- المرحلة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٦م: حيث بلغ عدد السكان عام ١٩٦٠م ١٠٦٦٩ نسمة، ثم إرتفع عام ١٩٧٦م ليصل الي ٢٤٥١٧ نسمة بزيادة قدرها ١٩,٦%.
- المرحلة من ١٩٨٦-١٩٩٦م: سجل عدد السكان عام ١٩٨٦ (٢٦١٥٤) نسمة، بينما إرتفع عام ١٩٩٦م ليلغ ٤١٤٢٨ نسمة بمعدل نمو وصل الي ٤,٥%.
- المرحلة من ٢٠٠٦-٢٠١٨م: وفي عام ٢٠٠٦م وصل عدد السكان في "نزلة السمان" الي ٤٩٠٩٠ نسمة، وزاد معدل النمو في ٢٠١٨ ليصل إلي ٢,٩٩% بواقع ٧٠٢٨٢ نسمة.

-موقع " القاهرة التاريخية": تعرض موقع القاهرة التاريخية لعامل التدهور التعدييات السكانية-
الفترة من ١٩٦٠ الي ١٩٧٦ م : فقد بلغ عدد السكان "القاهرة التاريخية" عام ١٩٦٠م
(٩٥٨٦٩٤) نسمة، ثم إرتفعت عام ١٩٧٦م لتصل الي (١٠٢٠٤٨٥) نسمة بمعدل نمو
٣٩,٠%.

- الفترة من ١٩٨٦ الي ١٩٩٦م: بلغ عدد السكان عام ١٩٨٦م (١٠١٧٨٠٠) نسمة، ثم
انخفضت لتصل الي (٩٦٣٠٩٠) نسمة بمعدل إنخفاض ٥٥,٠%.

- الفترة من ٢٠٠٦ الي ٢٠١٨م: بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٦م (٧٥٦٠٣٨) نسمة، ثم
انخفضت لتصل الي (٧٣٥٣٥٢) نسمة بمعدل إنخفاض ٢٣,٠%.

- موقع " أبو مينا" الأثري (الأُسكندرية).

تعرض موقع "أبومينا" الأثري لخطر إرتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة الأثرية
للموقع، منذ بداية برنامج التنمية الزراعية الممول من البنك الدولي في منطقة برج العرب
بالأسكندرية المجاورة للموقع لإستصلاح الأراضي الزراعية، مما أدى إلي إرتفاع منسوب المياه
الجوفية عام ٢٠٠١م الي ٣٤:٣٦ متراً بشكل مفاجئ حول الموقع الأثري (Ministry of
State for Antiquities Affairs, ,2012)
مما أدى الي رفع خطر الإنهيار، ووضع الموقع علي قائمة التراث العالمي المعرض
للخطر (القائمة الحمراء).

ثانياً: المخاطر التي تعرضت لها مواقع التراث العالمي في المغرب.

- موقع مدينة " مراكش": تعرضت المدنية لخطر التزايد الديمغرافي الناتج من الهجرة
القروية- المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧١م: بلغ عدد السكان عام ١٩٦٠م ١٨٣١٩١ نسمة،
بينما وصل معدل النمو السكاني عام ١٩٧١م ليصل إلي ٨٨,٠%.

- المرحلة من ١٩٨٢ - ١٩٩٤م: حيث بلغ عدد السكان عام ١٩٨٢م إلي ٢٨٠٠٠٠ نسمة، بينما إرتفع الي ٨٦١٢٠٥ نسمة في عام ١٩٩٤م بمعدل نمو ٩,٣%.
- المرحلة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨م: كما بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٤م ١٠٧٠٨٣٨ نسمة، وتواصل في الإرتفاع الي أن وصل معدل النمو عام ٢٠١٨ إلي ١,٨% بعدد سكان ١٣٨٠٦٠٤ نسمة.
- **موقع "مدينة الصورة":** تعرضت المدنية لخطر التزايد الديمغرافي الناتج من ضغط الهجرة القروية.
- المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧١م: سجل عدد السكان عام ١٩٦٠م (٢٦٣٩٢) نسمة، كما سجل عام ١٩٧١ نمو سكاني بنسبة ١,٨% بعدد سكان ٣٢٤٦٥ نسمة.
- المرحلة من ١٩٨٢ - ١٩٩٤م: في عام ١٩٨٢ سجلت ٤٦٨٥٨ نسمة، وفي عام ١٩٩٤م إرتفع عدد السكان إلي ٤٣٣٦٨١ نسمة بمعدل نمو ١٨,٥%..
- المرحلة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨م: بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٤ ٦٩٤٩٣ نسمة الي أن وصلت عام ٢٠١٨ (٤٥٠٤٦١) نسمة بمعدل إنخفاض ٠,٣٩%.
- **موقع مدينة مازاغان (الجديدة):** واجهت مدينة "مازاغان" الي التزايد الديمغرافي، من خلال المراحل الآتية- المرحلة ١٩٦٠-١٩٧١م: وصل عدد السكان عام ١٩٦٠م إلي ٤٠٣٠٢ نسمة، بينما إرتفع عام ١٩٧١م إلي ٥٥٥٠١ نسمة بمعدل نمو ٢,٩%.
- المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٤م: إتجهت الزيادة في النمو عام ١٩٨٢م الي ٨١٤٤٥ نسمة، وواصلت في الإرتفاع إلي أن وصلت عام ١٩٩٤م ١١٩٠٨٣ نسمة بزيادة في معد النمو ٣,١٦%.
- المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨م: سجل عدد السكان عام ٢٠٠٤ بزيادة ١٤٤٤٤٠ نسمة، كما وصل معدل النمو السكاني عام ٢٠١٨ إلي ٢,١٤% بعدد سكان ١٩٤٩٣٤ نسمة.

- موقع " مدينة فاس" التاريخية: تعرضت مدينة "فاس" العتيقة إلي التعديلات السكانية- المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧١م: بلغ عدد سكان " فاس" عام ١٩٦٠م (٢٢٣٨٥٠) نسمة، كما إرتفع عدد السكان عام ١٩٧١م إلي (٣٣٣٠٩٠) بمعدل نمو ٣,٦%.
- المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٤م: وصل عدد السكان عام ١٩٨٢ الي (٤٦٠١٦٧) نسمة، وواصلت في الإرتفاع عام ١٩٩٤ بمعدل نمو ٤,٥% بزيادة عدد سكان (٧٩٦١٨٠) نسمة.
- المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨م: توالى تيارات الهجرة القروية في التدفق خلال المرحلة، حيث سجل عدد السكان عام ٢٠٠٤م (٩٧٧٩٤٦) نسمة، كما إرتفعت عام ٢٠١٨ لتصل إلي ١٢١٥٨٦٩ نسمة بمعدل نمو ١,٥٥%.

المحور الثاني: دور اليونسكو في حماية مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب.

- أولاً: دور اليونسكو في حماية مواقع التراث العالمي في مصر: إجمالي المساعدات المالية المقدمة من منظمة اليونسكو لحماية مواقع التراث العالمي في مصر منذ تسجيل المواقع الي الآن بإجمالي مبلغ ٤٨٧٣٥٠ دولار أمريكي.
- موقع "ممفيس ومقابرها والأهرامات من الجيزة الي دهشور" (الجيزة): قامت الحكومة المصرية ممثلة في "الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي" بالإشتراك مع "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، وبإشراف من "وزارة الدولة لشئون الآثار" بداية عام ٢٠١١ م بتمويل مشروع لمعالجة إرتفاع منسوب المياه الجوفية في المنطقة بلغت تكلفته ٢٧,١٣٧,٥٣٣ مليون ج مصري (USAID, ECG,2010)
- وتم تقديم مساعدات مالية من اليونسكو خاصة بموقع (أهرامات الجيزة) بتكلفة إجمالية ٨١٤٥٠ دولار أمريكي.

- موقع " القاهرة التاريخية" (القاهرة): بلغت أعمال الترميم التي قام بها المجلس الأعلى للآثار في موقع "القاهرة التاريخية" بإجمالي مبلغ ٢٨,٠٠٧,٠٠٠ دولار أمريكي (2001, ICOMOS) كما تم تقديم مساعدات تقنية وحالات طوارئ وتحضيرية وترويجية من اليونسكو بإجمالي مبلغ ٣٩٨٩٠٠ دولار أمريكي.
- موقع " أبو مينا الأثري" (الأسكندرية): قامت الحكومة المصرية متمثلة في المجلس الأعلى للآثار بمشروع تخفيض منسوب المياه الجوفية في موقع " أبو مينا" بلغت تكلفته ٤٩ مليون ج مصري (UNESCO & ICOMOS, 2005)، كما تم تقديم مساعدة تقنية تمثلت في توفير الخبراء والتقنيين والقوي العاملة المؤهلة من اليونسكو من أجل صون وإدارة الممتلكات المعرض للخطر، وذلك عام ٢٠٠١م ، حيث تم تقديم مساعدة لحل مشكلة المياه الجوفية بمبلغ ٧٠٠٠ دولار.

ثانياً: دور اليونسكو في حماية مواقع التراث العالمي في المغرب.

- إجمالي المساعدات المالية المقدمة من منظمة اليونسكو لحماية مواقع التراث العالمي في المغرب منذ تسجيل المواقع الي الأن بإجمالي مبلغ ١٤٧٦٨٤ دولار أمريكي:
- موقع مدينة " مراكش": أطلقت الحكومة المغربية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م سياسات وبرامج لحماية الموقع (مدينة مراكش القديمة) تتمثل في: مشاريع ترميم مع مؤسسات خاصة وهي (مدرسة بن يوسف- القبة المرابطية) بتكلفة (٧٣٥٤٣٨٣ دولار أمريكي) لخطة الحفظ، ومبلغ (١٩٦١١٦٨٨ دولار أمريكي) لخطة كما تم تقديم مساعدة تقنية من اليونسكو لتوفير الخبراء (UNESCO, Marrakesh , 2000) التنمية والتقنيين والقوي العاملة المؤهلة وكذلك تزويد المعدات من أجل صون وإدارة الممتلكات المعرض للخطر بإجمالي مبلغ ٥٢٩٨٤ دولار أمريكي.

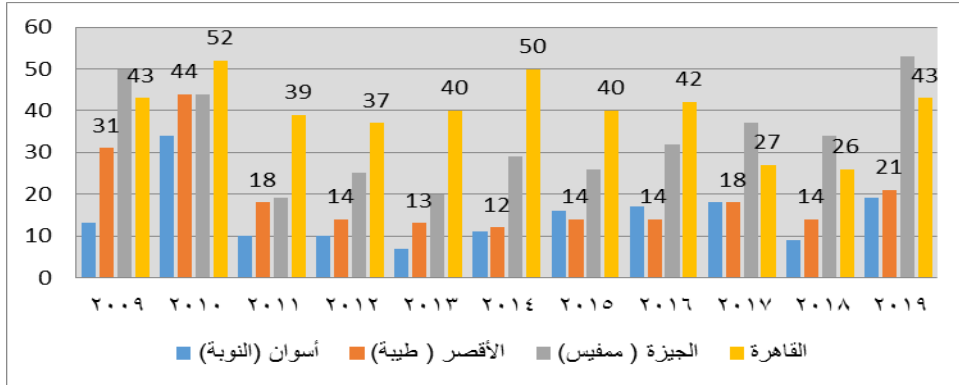
- موقع مدينة "الصويرة": قامت الحكومة المغربية متمثلة في وزارة الإسكان والتعمير بالعديد من الإنشاءات للمحافظة علي مدينة"الصويرة بتكلفة قدرها ٣٤٦,٧٩ مليون درهم (حسن رامو وآخرين، ٢٠١٦) كما تم تقديم مساعدة تمهيدية ومساعدة في حالات الطوارئ من اليونسكو بإجمالي مبلغ ٥٢٥٠٠ دولار أمريكي.

- موقع مدينة "فاس": قامت الحكومة المغربية بتدخلات محلية للحفاظ علي المآثر التاريخية بمدينة "فاس"، حيث تم التدخل لرد الاعتبار للمآثر التاريخية ، وذلك بتكلفة إجمالية ١٦٧,٣٥ مليون درهم مغربي (ماجدة صواب، بوشتي الخزان، ٢٠١٥)، كما تم تقديم مساعدة تقنية وترويجية من اليونسكو بإجمالي مبلغ ٤٢٢٠٠ دولار أمريكي.

المحور الثالث: الدراسة المقارنة للعائد من حماية مواقع التراث العالمي في مصر والمغرب.

أولاً: معدل إشغال الفنادق:

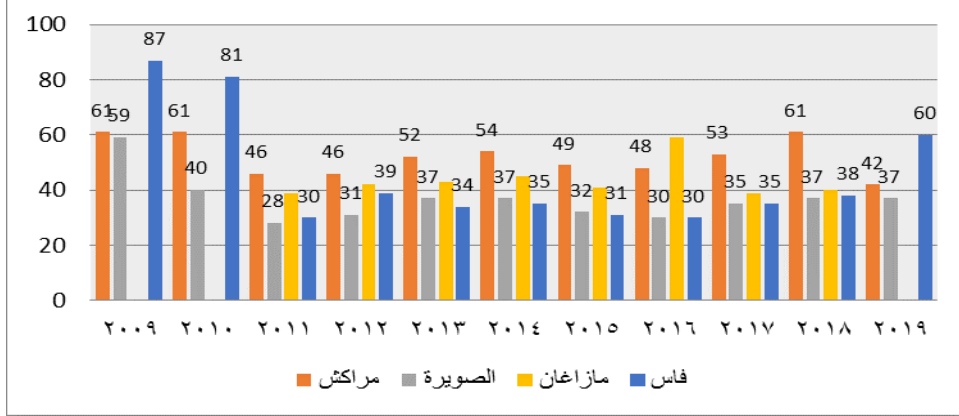
١ - المتوسط العام لإشغال الفنادق في مصر.



شكل رقم (١): يوضح المتوسط العام لإشغال الفنادق في مصر الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٠٩
المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الي: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢١:٢٠٠٩

يوضح الشكل السابق المتوسط العام لإشغال الفنادق في مصر (القاهرة- الجيزة- الأقصر- اسوان) من الفترة ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٩م، حيث إرتفعت إشغالات الفنادق في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠م لتصل إلي ٥٢% في محافظة القاهرة عام ٢٠١٠م، كما سجلت محافظة الجيزة والأقصر نسبة ٤٤% في نفس العام بفارق ١٠% عن محافظة أسوان التي سجلت ٣٤% عام ٢٠١٠م، وخلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٨م إنخفض المتوسط العام لنسبة إشغال الفنادق في محافظة أسوان ليسجل نسبة ١٠% في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ كما سجل نسبة ٧% في عام ٢٠١٣م ويرجع ذلك إلي احداث ثورة يناير ٢٠١١م وما تبعها من أحداث سياسية أثرت علي القطاعات الإقتصادية في الدولة، كما سجلت محافظة الأقصر إنخفاضاً أيضاً نسب تتراوح بين ١٢-١٤% خلال نفس الفترة، وبالنسبة لمحافظة الجيزة فقد وصل نسبة إشغال الفنادق إلي ٢٠-٣٢% في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٨م، كما سجلت محافظة القاهرة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨م نسب تتراوح بين ٢٦-٤٠%، وفي عام ٢٠١٩ حققت نسبة إشغال الفنادق في مصر إرتفاعاً ملحوظاً في كافة المحافظات حيث وصلت نسبة إشغال الفنادق في محافظة الجيزة ٥٣%، كما سجلت محافظة القاهرة معدل إشغال ٤٣%، يليها محافظة الأقصر التي حققت ٢١%، ثم محافظة أسوان التي حققت معدل ١٩%.

٢- المتوسط العام لإشغال الفنادق في المغرب.



شكل رقم (٢): يوضح المتوسط العام لإشغال الفنادق في المغرب الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الي:

Royaume du Maroc, Le Tourisme en Chiffres 2012-2018- 2020

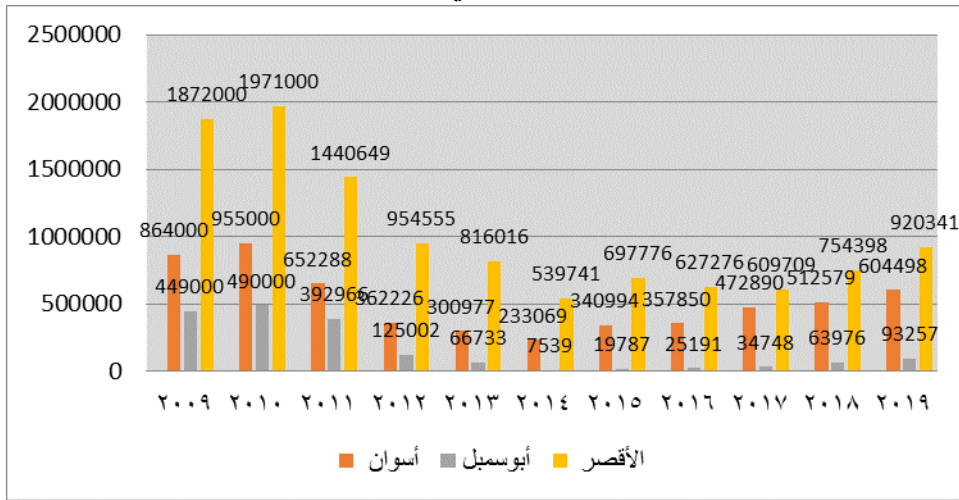
Royaume du Maroc, Le Maroc en Chiffres-2009-2010- 2020

يوضح الشكل السابق المتوسط العام لإشغال الفنادق في المغرب (فاس - مازاغان - الصويرة- مراكش) الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٩م، حيث يتضح إرتفاع معدل الإشغال في المدن المغربية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠م مع تقدم مدينة "فاس" حيث بلغ معدل الإشغال في هذه الفترة ٨٧-٨١%، يليها مدينة "مراكش" التي حققت علي التوالي ٦١%، كما حققت مدينة "الصويرة" ٥٩-٤٠%، وخلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧م شهدت المدن المغربية إنخفاضاً لإشغال الفنادق، حيث سجلت مدينة "مراكش" خلال تلك الفترة نسبة إشغال ما بين ٤٦-٤٨%، يليها "مازاغان" التي سجلت نسبة إشغال ما بين ٣٩-٤٣%، ثم مدينة "فاس" التي سجلت إشغال للفنادق بنسبة ٣٠-٣٥%، ثم مدينة "الصويرة" التي سجلت نسب ما بين ٣٢-٣٥%، وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٨-٢٠١٩م حققت المدن المغربية إرتفاعاً في معدل

الإشغال بالفنادق فتصدرت مدينة "مراكش" نسبة ٦١% عام ٢٠١٨م، وتراجعت عام ٢٠١٩ لنسبة ٤٢% بفارق ١٩%، كما سجلت مدينة "الصويرة" نسبة ثابتة ٣٧%، كما سجلت مدينة فاس عام ٢٠١٨م ٣٨%، ثم إرتفعت عام ٢٠١٩م لتصل إلي ٦٠%.

ثانياً: حركة المسافرين في المطارات لمواقع التراث العالمي في مصر والمغرب.

١- الراج الجوي للمطارات (حركة المسافرين) في مصر.



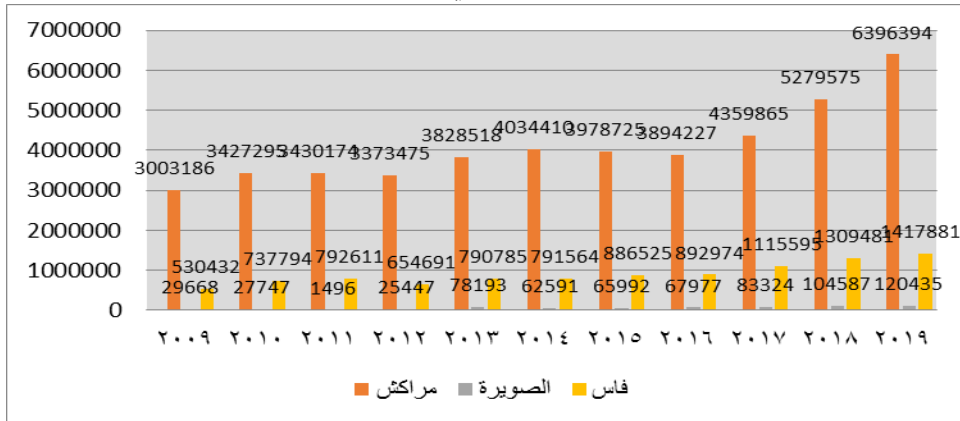
شكل رقم (٣): يوضح حركة الركاب بالمطارات في مصر (٢٠١٩-٢٠٠٩)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستاد الي: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر في أرقام ٢٠٢١:٢٠٠٩

يوضح الشكل السابق حركة المسافرين في المطارات المصرية لكل من (الأقصر- أسوان- أبوسمبل) الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٩م، حيث يتضح إرتفاع حركة المسافرين في الأقصر خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١١ فبلغ ٥,٣٢٣,٤٣٠ مسافر لعدد ٧٢٢٤٨ حركة طائرات، يليها مطار أسوان الذي حقق ٣٤٨٧٨ حركة طائرات بواقع ٢,٥٠٧,٧١٤ مسافر، ثم

مطار أوسمبل بعدد مسافرين ١,٣٧٨,٨٠٥ مسافر، ثم إنخفضت حركة المسافرين في جميع المطارات في الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧م ويرجع ذلك إلي ثورة ٢٠١١ وما تبعها من أحداث في العديد من المحافظات المختلفة مثل حادث المنطاد في الأقصر في فبراير ٢٠١٣ الذي أدى إلي عدد من السائحين الأجانب في البر الغربي بالأقصر، هذه الأحداث أدت إلي انخفاض حركة المطارات والركاب في المطارات المصرية في هذه الفترة التي وصل عدد المسافرين في مطار الأقصر إلي ٤,٢٤٥,٠٨٨ مسافر في الفترة من ٢٠١٢م حتى ٢٠١٧م، كما بلغت حركة المسافرين في مطار أسوان ٢,٠٦٨,٢٦٦ مسافر، يليها مطار أبو سمبل الذي سجل ٢٧٩٠٦١ حركة مسافرين، وخلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩م شهد القطاع السياحي إرتفاع حيث سجل مطار الأقصر ١,٦٧٤,٧٣٩ مسافر، يليه مطار أسوان الذي سجل ١,١١٧,٠٧٧ مسافر، ثم مطار أوسمبل سجل عدد ١٥٧٢٣٣ مسافر.

٢- الرواج الجوي للمطارات (حركة المسافرين) في المغرب.



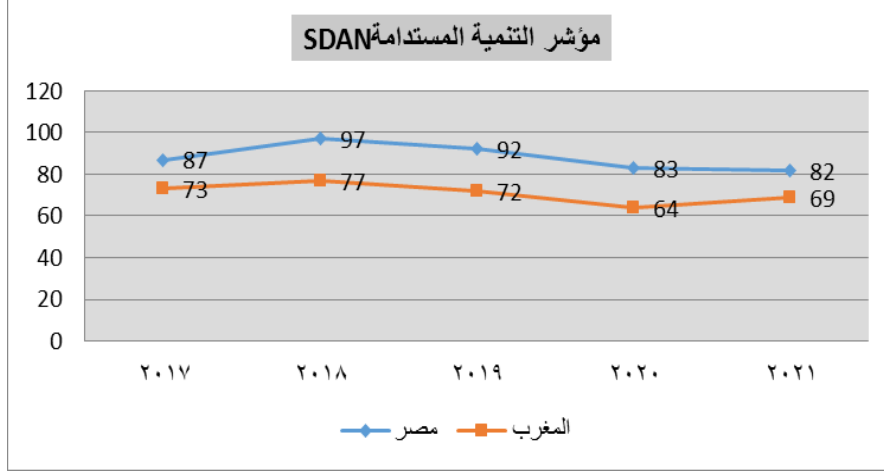
المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الي: Royaume du Maroc, Le Maroc en Chiffres 2009-2020

شكل رقم (٤): يوضح حركة الركاب بالمطارات في المغرب (٢٠١٩-٢٠٠٩)

يوضح الشكل السابق حركة الركاب بالمطارات في المغرب في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٩م لكل من المطارات (مراكش- الصويرة- فاس)، يتبين إرتفاع حركة المسافرين في مطار "مراكش" أحتل المرتبة الأولى في الفترة من ٢٠٠٩- ٢٠١٩م، فبلغ عدد المسافرين ٤٥,٠٠٥,٨٤٤ مسافر بحركة طائرات بلغت ٣٤٩,٩٣٨ حركة، يليه مطار "فاس" الذي سجل في نفس الفترة ٩,٩٢٠,٣٣٣ مسافر بحركة طائرات بلغت ٧٨٢١٨ حركة، ثم مطار "الصويرة" في المرتبة الأخيرة حيث سجل عدد ٦٦٧,٤٧٧ مسافر بعدد حركة طائرات بلغت ٧٤٢٠ حركة.

٣- مؤشر التنمية المستدامة (SDSN) Sustainable Development Solutions Network

توجد علاقة مباشرة بين حماية التراث العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لأن أهداف حماية مواقع التراث العالمي هي أهداف التنمية المستدامة والتي تتمثل في:- الأهداف الاقتصادية:- الإستغلال الإقتصادي للمواقع الأثرية بإعادة توظيفها أو إستخدامها بدلاً من البناء الجديد، وبالتالي توفير جزء من الموارد المادية والبشرية - الأهداف التاريخية:- الحفاظ علي هوية وتقرده الحضارات الراسخة المتأصلة والتي تتمثل في مجمل التراث الإنساني وإبداعاته وتراكماته علي مر العصور- الأهداف الإجتماعية:- تقوية روح الإنتماء بين السكان والمنطقة القاطنين بها من خلال مشاركتهم في برامج ومشروعات الحفاظ/ الحماية بهذه المناطق.- الأهداف الثقافية:- إعطاء فرصة للتأمل والمقارنة لمراحل التطور الحضاري - دمج ماضي المدينة وحاضرها ومستقبلها في وحدة تعطي الإحساس بالإستمرارية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد إلي: -SDSN Index, Dashboard Report 2017-2018- 2019-2020-2021

شكل رقم (٥): يوضح قياس مؤشر التنمية المستدامة الدولي لكل من مصر والمغرب

يوضح الشكل السابق مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر والمغرب خلال السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١م، حيث يتضح تقدم المملكة المغربية في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدأ من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١م، فتصدرت المغرب عام ٢٠١٧م بالترتيب (٧٣) بـ ٦٦,٧ نقطة، في حين جاءت مصر في الترتيب (٨٧) بـ ٦٤,٩ نقطة، كما تقدمت المغرب عام ٢٠١٨م حيث جاءت في الترتيب (٧٧) بـ ٦٦,٣ نقطة، وحصلت مصر علي الترتيب (٩٧) بـ ٦٣,٥ نقطة، وفي عام ٢٠١٩م جاءت المغرب في الترتيب (٧٢) بـ ٩٦,١ نقطة، في حين حصدت مصر المركز (٩٢) بـ ٩٨,٧ نقطة، وبالمقارنة بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١م نجد أن مصر تقدمت حيث حصلت عام ٢٠٢٠م بالترتيب (٨٣) بـ ٦٨ نقطة، كما

واصلت التقدم عام ٢٠٢١م لتحصل علي الترتيب (٨٢) ب ٦٨,٦ نقطة، في حين حصلت المغرب علي الترتيب (٦٤) عام ٢٠٢٠م ب ٧١,٣ نقطة، وتراجعت عام ٢٠٢١ لتصل إلي الترتيب (٦٩) ب ٧٠,٥ نقطة.

التوصيات

- تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدي المجتمع، خاصة بمواقع التراث العالمي.
- رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية في كافة وسائل الإعلام لتغيير سلوك الإستخدام للموارد.
- الحد من التجاوزات والتعديات علي المناطق الأثرية والتاريخية بصفة خاصة، وعلي الأراضي المحمية بصفة عامة.
- إحلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية بصفة دورية محددة، ومتناسقة مع جميع الوزارات المعنية.
- الإهتمام بتحقيق سياحة التراث الثقافي المستدامة، والتي تتطلب ادارة مواقع التراث العالمي بأسلوب علمي يؤدي إلي تلبية كافة المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للموقع ، مع الحفاظ علي القيمة الأثرية والبيئية للموقع لتحقيق التنمية المستدامة.
- توفير دورات تدريبية لجميع العاملين في المواقع الأثرية بكيفية الحفاظ علي المواقع والتعامل مع الجمهور .
- التسويق والترويج لمواقع التراث العالمي بصفة عامة والمواقع الأثرية بصفة خاصة، لانها تمثل مورداً إقتصادياً أساسياً.

- ضرورة إعداد إطار شامل لمعايير السياحة المستدامة لمواقع التراث العالمي، والذي يشمل معايير ومؤشرات الأداء البيئي العالمي ومؤشرات تحقيق التنمية المستدامة العالمية.

المراجع

- أسامة حلمي محمد، الحفاظ علي الموروث المعماري في المدينة المصرية (دراسة علي محافظة المنيا)، ماجستير، كلية الهندسة، جامعة المنيا، ١٩٩٦
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان قنا-الأقصر (١٩٦٠-١٩٧٦-١٩٨٦-١٩٩٦-٢٠٠٦) - تقدير عدد السكان المصريين في الشياخات وفقاً للنوع ومحل الإقامة في ٢٠١٨/٧/١، محافظة الأقصر - محافظة الجيزة - محافظة القاهرة
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩:٢٠٢١
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر في أرقام ٢٠٠٩:٢٠٢١
- اليونسكو، إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، ١٩٧٢
- اليونسكو، التنمية المستدامة (كوكبنا بصيغة المستقبل)، الرسالة الجديدة، مايو، ٢٠٠٥
- اليونسكو، إتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ٢٠٠٥
- اليونسكو، النصوص الأساسية، ٢٠١٤
- اليونسكو، تحديات ٢٠٣٠ جدول أعمال للجميع، رسالة اليونسكو، يونيو، ٢٠١٧
- بيوضي محمد العيد، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة تونس- الجزائر- المغرب)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ماجستير، ٢٠١١
- حسن رامو وآخرين، التجديد الحضري للمدن العتيقة بالمغرب- تجربة مدينة "الصويرة"، منشورات الملتي الثقافي لمدينة صفرو، ابريل، ٢٠١٦
- 148 المجلد الحادي والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢
- الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
- الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، المجلس الأعلى للآثار، وزارة الثقافة، ١٩٩٤

علاء السيد محمد، المشكلات البيئية للقاهرة الكبرى (دراسة تطبيقية)، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦

ماجدة صواب، بوشتي الخزان، إستراتيجية وتنمية التراث المعماري الحضري بالمغرب: حالة مدينة فاس، دراسات من التراث العمراني، أبحاث وتراث، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الطبعة الخامسة، ٢٠١٥

محمد غيطاس، حملة اليونسكو وأضواء جديدة علي تاريخ النوبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧

مركز التراث العالمي، المبادئ التوجيهية لتنفيذ إتفاقية التراث العالمي، ٢٠٠٥

Haut commissariat au plan, Annuaire statistique du Maroc, Royaume du Maroc, 2019

ICOMOS, Report on Monitoring Mission to ISLAMIC CAIRO (EGYPT), France, 2001

Ministry of State for Antiquities Affairs, Report on the ABU MENA SITE- Inscribed on the "World Heritage List in Danger in 2001, 2012

Recensement General De La Population Et De L'Habitat De 1994&2004

Royaume du Maroc, Le Maroc en Chiffres 2009 -2020

Royaume du Maroc, Le Tourisme en Chiffres 2012-2018- 2020

SDSN Index, Dashboard Report 2017-2018-2019-2020-2021

UNESCO, Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage, world heritage committee ,2019,2008,1991,1981,1999,1998,2003,1994,2001,2006

المجلد الحادي والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٢٢ 149

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- UNESCO, ICOMOS Monitoring Mission to ABU MENA (EGYPT),2005
- UNESCO, Exercice du suivi périodique des sites Arabes inscrits sur la liste du patrimoine mondial (Marrakesh) , 2000,
- USAID, ECG-- Bill of Quantities-Project, Pyramids Plateau Groundwater Lowring Activity-no 1453- 2010.
- World Bank, Investing In Urban Resilience; Protecting and Promoting Development in a Changing World,2015, P:14
- World Bank, After Shocks; Remodeling the past for a Resilient Future,2018
- World Bank, Arab Republic of E gypt; Cost of Environmental Degradation(Air end Water Pollution),2019,P:19

**THE ROLE OF THE UNESCO IN PROTECTING THE
BACKGROUND ARCHEOLOGICAL GLOBAL
HERITAGE IN EGYPT FOR ACHIEVING
SUSTAINABLE DEVELOPMENT
A COMPARATIVE STUDY WITH MOROCCO**

Asmaa A. Abas⁽¹⁾; Ahmed F. Mandor⁽²⁾ and Khaled S. Mostafa⁽³⁾
1) Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University
3) Ministry of **Archaeology**

ABSTRACT

UNESCO plays a unique role in establishing the foundations for the protection of cultural (archaeological) and natural heritage sites global wide Cooperation in th e protection and preservation of World Heritage sites is one of the most important strategic issues facing countries and societies in light of the increasing pressures (economic - social - cultural) and this I s considered a challenge, In light of the risks to the environment of these sites.

The importance of the study comes in an attempt to shed light on the role played by **UNESCO** in protecting World Heritage sites in general, and through a comparative study of cultural world heritage sites in Egypt and Morocco in particular, through classifying the risks to which World Heritage sites are exposed, and addressing these risks, Locally and internationally , and **UNESCO** role in addressing these risks to preserve and protect these sites to achieve sustainable development.

The study relied on the descriptive approach by presenting the environmental risks faced by each site separately, and the state's local interventions to address these risks and their cost.

And the role of **UNESCO** in protecting these sites, And the study also relied on the comparative analytical approach through a comparative study of **UNESCO**'s intervention methods and the type of international assistance provided by the World Heritage Fund to address these risks. Using statistical methods for percentages to prepare special studies for each of the World Heritage sites in Egypt and Morocco.

The study reached several results, the most important of which are

The World Heritage site in Egypt and Morocco are exposed to risks that affect the environment of the sites in all its forms, whether social, environmental, urban, economic. World Heritage sites in Egypt and Morocco, and at the global level – There is a local interest, whether in Egypt or Morocco, in the protection of World Heritage sites.

The study also recommends the following recommendations: Benefiting from the preservation of World Heritage sites as an economically feasible mechanism for local communities – Establishing a supreme council for the implementation of sustainable development goals in all sectors - Raising awareness of the importance of preserving the environment and natural resources in all media to change the behavior of resource use.

key words: UNESCO - World Heritage Sites - Protection - Sustainable Development.